تقرير زيارة
فريق عمل
لجنة حقوق الإنسان العربية (لجنة الميثاق)
إلى الجمهورية اليمنية (مدينة عدن)
(١١-١٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٥)

المقدمة

تلقت لجنة حقوق الإنسان العربية دعوة من الحكومة اليمنية بواسطة وزارة حقوق الإنسان بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٠ لزيارة الجمهورية اليمنية، بوصفها دولة طرف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، من أجل الإطلاع على واقع حقوق الإنسان في مدينة عدن على إثر النزاع المسلح الداخلي، في سياق رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية.

وقد قررت اللجنة في اجتماعها الرابع والثلاثين المنعقد في الفترة (٥-٢٠١٥/٨/٧) تلبية الدعوة وتشكيل فريق عمل من بين أعضائها وبمعاونة الأمانة الفنية للاطلاع الميداني على أوضاع حقوق الانسان وتوثيق الانتهاكات الجسيمة لأحكام الميثاق العربي لحقوق الانسان، والقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني.

وتشكل فريق العمل الذي نفذ الزيارة الميدانية من المستشار أسعد نعيم يونس بصفته عضوا في لجنة حقوق الإنسان العربية ورئيسا للفريق، والأستاذ محمد يعقوب والأستاذ معتز بالله عثمان (امانة اللجنة). استغرقت الزيارة ثلاثة أيام خلال الفترة ١١ إلى ١٣ ستمبر /آيلول ٢٠١٥.

المهام والاختصاص والولاية

نظرا للظروف الأمنية المتدهورة التي تمر بها الجمهورية اليمنة بشكل عام نتيجة النزاع المسلح وظروف مدينة عدن شبه المستقرة بشكل خاص، ارتأت اللجنة القيام بزيارة ميدانية لمدينة عدن من أجل القيام بجمع الإفادات والشهادات من الضحايا وذويهم والشهود، وغيرهم من موظفي إنفاذ القانون وممثلي السلطات الرسمية والحكم المحلي، ومن العاملين في القطاع الصحي والإغاثي، اضافة الى منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان.

وقام الفريق بتوثيق مختلف المواقع التي زارها بالفيديو والصور، وذلك من أجل إعداد تقرير بجميع المشاهدات وتضمينه الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات.

المنهجية

اعتمد فريق العمل في مقاربته على الحقوق والحريات الواردة في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، بالإضافة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما فيها القواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني.

التسلسل الزمني للأحداث والوقائع

عقب التسوية السياسية التي تمت بين كافة الأطراف المتنازعة في الجمهورية اليمنية عام ٢٠١١، تم منح الحصانة للرئيس السابق على عبد الله صالح وأسرته وكبار معاونيه، وظلت الحكومة اليمنية تحت وطأة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة نتيجة عدم وفاء المجتمع الدولي بالمساعدات الاقتصادية المخصصة لليمن.

في ١١ فبراير/شباط ٢٠١٤ اعتمدت الصيغة الاتحادية كنظام حكم للبلاد، والتي جرى بمقتضاها تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، وهي صيغة تم التوافق عليها بعد حوارات ونقاشات موسعة حول شكل الحكم والدولة.

وفي ٨ مارس/آذار ٢٠١٤ أصدر الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي القرارين الجمهوريين رقمي (٢٦) و (٢٧) لعام ٢٠١٤ الخاصين بإنشاء لجنة لصياغة الدستور، وتحديد أعضاءها البالغ عددهم ١٧ عضوا، على أن تنتهى اللجنة من وضع الدستور خلال عام، ثم يعقب ذلك إجراء مشاورات عامة واستفتاء.

بداية الإنقلاب المسلح

تطورت الأحداث بشكل درامي متسارع في النصف الثاني من عام ٢٠١٤ مع إندلاع الاشتباكات في عدة أماكن على خلفيات سياسية وقبلية ومناطقية، مما أفضى إلى مقتل العديد من المواطنين وتشريد مئات الآلاف منهم. كما شهدت البلاد عدد من الإغتيالات السياسية المتواصلة لضباط وعناصر الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية تلاها عدد من الإغتيالات السياسية المتواترة لقادة سياسيين وقادة للحركات الدينية، على أثر هذه الأحداث بدأ النزاع المسلح بين الحوثيين والجماعات المناوئة لهم في دماج بمحافظة صعدة.

وفي سبتمبر ٢٠١٤ هاجمت جماعة الحوثيين العاصمة صنعاء وقامت بفرض الإقامة الجبرية على رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، ورئيس الوزراء خالد بحاج، وعدد من الوزراء، بالإضافة لقادة الأحزاب وعدد من الشخصيات العامة منعتهم من مغادرة أماكن إقامتهم، كما سيطرت الجماعة على مؤسسات الدولة اليمنية ومقار الوزارات وعدد من وحدات الجيش اليمني.

وقد واصلت جماعة الحوثيين مدعومة بالقوات الموالية لعلي عبد الله صالح السيطرة على باقي المحافظات اليمنية وتقدمت نحو محافظة تعز جنوبي غرب البلاد ومدينة عدن جنوب اليمن، كما قامت بتاريخ ١٩ مارس/آذار ٢٠١٥ بقصف قصر الرئاسة في عدن، ومع استكمال سيطرة تحالف مليشيات الحوثي صالح على مدينة عدن، نشأت المقاومة الشعبية في ٢١ مارس/آذار ٢٠١٥ ضد هذه الميليشيات. كما طلب الرئيس هادى تدخل الدول العربية للتصدي للقوى التى إنقلبت على الشرعية، وفي ٢٦ مارس/آذار ٢٠١٥ أعلنت المملكة العربية السعودية تكوين تحالف عربي ودولي[١] لإطلاق حملة لمواجهة جماعة الحوثيين والقوات الموالية لعلى عبد الله صالح عرفت باسم عاصفة الحزم.

ردود الأفعال الأقليمية والدولية:

في ٢٢ مارس/آذار ٢٠١٥ عقد مجلس الأمن الدولي اجتماعا طارئا دعت اليه المملكة الأردنية الهاشمية، وقد أصدر المجلس بياناً رئاسياً أكد فيه دعمه لمبعوث الأمين للأمم المتحدة الخاص باليمن، وكذلك لجهود مجلس التعاون الخليجي الهادفة إلى التوصل لحل سلمي توافقي للأزمة، كما أدان المجلس بقوة ما وصفه بالإجراءات الأحادية الجانب من قبل جماعة الحوثيين، والرامية إلى تقويض العملية السياسية وتعريض استقرار اليمن للمخاطر والنيل من وحدة أراضيه، وأدان أيضا بأشد العبارات الغارات الجوية من جانب القوات الموالية للرئيس السابق على عبد الله صالح، والتي استهدفت القصر الرئاسي في عدن وتلك التي تعرض لها مطار عدن.

وفي ٢٩ مارس/آذار ٢٠١٥ أصدرت القمة العربية القرار رقم (٦٢٥)[٢]، والذي أكدت فيه الجامعة العربية على استمرار تأييد الجامعة ودعمها ومساندتها للشرعية الدستورية في اليمن، ممثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي،

---

[١] يتكون التحالف الدولي العربي من عشر دول بقيادة المملكة العربية السعودية، ويضم دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت، ومملكة البحرين، ودولة قطر، والمملكة الأردنية الأردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، وجمهورية السودانية، وجمهورية مصر العربية، وباكستان

[٢] الدورة العادية السادسة والعشرون لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، ٢٩ مارس/آذار ٢٠١٥، جمهوريم مصر العربية، شرم الشيخ.

وضرورة الالتزام الكامل بالحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه، كما رفض القرار وأدان ما أقدمت عليه جماعة الحوثيين من خطوات تصعيدية أحادية الجانب، واعتبرها انقلاباً وخروجاً على الشرعية الدستورية والإرادة الوطنية.

وقد أعربت الدول العربية عن ترحيبها وتأييدها الكاملين للإجراءات العسكرية التي يقوم بها التحالف للدفاع عن الشرعية في اليمن، وطالبت جماعة الحوثيين بالإنسحاب الفوري من العاصمة صنعاء والمدن الأخرى، علاوة على اخلاء المؤسسات والمصالح الحكومية، وإعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة التي استولت عليها إلى السلطات الشرعية الدستورية.

وفي ١٤ أبريل/نيسان لعام ٢٠١٥ أصدر مجلس الأمن القرار رقم (٢٢١٦)، والذي أكد فيه المجلس على التزامه القوي بوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، وأعاد التأكيد على شرعية رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي، كما أشار لخطورة تدهور الحالة الإنسانية وحرمان المدنيين تعسفا من وصول المساعدات الإنسانية إليهم، بما في ذلك تعمد عرقلة إمدادات الإغاثة ووصولها.

كما طلب مجلس الأمن من جماعة الحوثيين الكف عن استخدام العنف، وسحب قواتهم من جميع المناطق التى استولوا عليها، بما في ذلك العاصمة صنعاء، والتخلى عن جميع الأسلحة الإضافية التى استولوا عليها من المؤسسات العسكرية، علاوة على التوقف عن جميع الأعمال التى تندرج ضمن نطاق سلطة الحكومة الشرعية في اليمن، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، وجميع الأشخاص الموضوعين رهن الإقامة الجبرية أو المحتجزين تعسفيا، وإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم وتسريح جميع الأطفال المجندين في صفوفهم. وأخيرا، قرر مجلس الأمن حظر توريد السلاح لفائدة الرئيس اليمني السابق على عبد الله صالح، وعبد الله يحيى الحاكم، وعبد الخالق الحوثي من قادة جماعة الحوثيين.

الأوضاع في عدن

وفقا للمنظمات الدولية منذ بدء الصراع في مارس/آذار ٢٠١٥ تشير التقديرات إلى أنه يقتل كل يوم ما معدله ثلاثين شخصا ويصاب ١٨٥ شخصا. واعتبارا من سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، قدرت الخسائر البشرية بحوالي ٢٩,٨٢٦ (قتلى وجرحى)، كما قدر مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مايو/آيار ٢٠١٥ جملة الخسائر البشرية بأنها وصلت إلى ٦,٦٣١ خسائر بشرية بين المدنيين، منها ٢,١١٢ حالات وفاة.

وتبين التقديرات الإحصائية بأن الجمهورية اليمنية تعتمد على الواردات في تلبية احتياجاتها بنسبة ٧٠ % للوقود و١٠٠% للدواء. وفي أغسطس ٢٠١٥ انخفضت الواردات الى ١٢% فقط من احتياجات الوقود الشهرية، وهو انخفاض حاد مقارنة بنحو ٦٩٪ في يوليو ٢٠١٥.

وأظهرت صور الأقمار الصناعية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢ سبتمبر ٢٠١٥ الى أنه تم تدمير ٨٣٩ مبنى في مدينة عدن، وأن ٣٠% من هذه التدميرات قد حدثت منذ مايو ٢٠١٥. علما بأن نحو ٣٣% من المرافق الطبية في كل من: صنعاء، وعدن، وتعز، وصعدة، كانت على بعد ١٠٠ متر من المباني التي تضررت أو دمرت[٣].

وأشارت التقارير الدولية الى توقف العملية التعليمية بشكل عام مع تزايد عدد المدارس غير القادرة والمؤهلة للقيام بعملها؛ بسبب التهديدات الأمنية المتزايدة. ومنذ آخر مارس/آذار ٢٠١٥، أغلقت ٣,٥٨٤ مدرسة، وكان هناك نحو (٨٦٠) من هذه المدارس قد تعرضت للتدمير بشكل كامل أو جزئي أو تعطلت بسبب استضافتها الكامل أو قامت باستضافة النازحين. وتشير التقديرات إلى أن هناك ١.٦ مليون طفل خارج المدرسة من فئة الاعمار بين سن ٦ الى ١٤ لعام ٢٠١٤، وأن ١.٨ مليون غيرهم تم انقطاعهم عن الدراسة بسبب الصراع.

كما أوضحت التقارير الدولية بإنتشار للألغام والذخائر غير المنفجرة والذخائر العنقودية التلوث، وأنه على الأقل تم تلويث ثلاثة عشرة محافظة بالذخائر غير المنفجرة والألغام. كما أن بقايا الألغام والمتفجرات قد أدت الى مقتل ١١ شخصاً على الأقل وجرحت أكثر من ١٢ في عدن لوحدها في أغسطس ٢٠١٥.

الإطار القانوني المطبق

يُصنف النزاع المسلح في الجمهورية اليمنية ضمن النزاعات المسلحة غير الدولية، وهي نزاعات مسلحة تدور على اقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة بين قوات مسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى، وتمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من اقليم من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متاصلة ومنسقة،[٤] وهو ما ينطبق على جماعة الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق على عبد الله صالح، ويؤكد فريق العمل أن هذا

---

[٣] www.ye.undp.org

[٤] البروتوكول الاختياري الثاني من اتفاقيات جنيف المعقوده في اغسطس ١٩٤٩ –الفقرة الاولى من المادة الاولى.

النزاع يخضع لثلاث أطر قانونية وهي: القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي ، والقانون الجنائي الدولي.[٥]

(١)القانون الدولي لحقوق الإنسان

ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان على كافة الأوقات، وبالتالي فهو ينطبق على مجمل الوضع الذي يبحثه فريق العمل، وقد سبق أن أكدت محكمة العدل الدولية على انطباق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني معا خلال النزاعات المسلحة، وفقا لقاعدة التخصيص[٦].

ويشير الفريق إلى أن الجمهورية اليمنية هي دولة طرف في عدد من الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان وهى الميثاق العربي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والبرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والبرتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم، واتفاقية ضمان حقوق ذوى الإعاقة، والبرتوكول الاختياري لاتفاقية ضمان حقوق ذوي الإعاقة.

(٢)القانون الإنساني الدولي

ينطبق القانون الدولي الإنساني على كافة أوضاع النزاع المسلح، وهو ملزم لكافة الأطراف، بحكم أن اليمن طرف في اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، وكذلك على والبروتوكول الإضافي الأول والبروتوكول الإضافي الثاني الملحقين باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.

وتشمل الأحكام التى تنطبق على النزاع المسلح غير الدولي في اليمن، والتي يقع على عاتق جميع الأطراف الالتزام بها، المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف الأربع، والبروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف، وكل الأطراف ملزمة أيضا بالقانون الإنساني الدولي العرفي المطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية. ويتضمن هذا

---

[٥] دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة.

[٦] **أنظر على سبيل المثال: حكم محكمة العدل الدولية ٢٠٠٥/١٢/١٩؛ النشاطات المسلحة في مناطق الكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد أوغندا)، الفقرة ٢١٦ من الحكم.**

الجزء الأساسي من القانون قواعد معينة تتعلق، من بين أمور أخرى، بمبدأ التمييز، ومعاملة المدنيين والأشخاص العاجزين عن القتال، وأساليب ووسائل القتال، ووضع الأشخاص والأعيان المحميين[٧].

(٣)القانون الجنائي الدولي

يضمن القانون الجنائي الدولي محاسبة الأفراد على الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك على اعتبار أن مثل هذه الانتهاكات تؤثر حتما على مصالح المجتمع الدولي بأسره، ولذلك فإنها تسمى جرائم دولية. وتتمتع المحكمة الجنائية الدولية في الوقت الراهن بالولاية القضائية بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

علما بأن الجمهورية اليمنية ليست طرفا في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومع ذلك يمكن أن يحال ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بقرار من مجلس الأمن، خصوصا وأن مجلس الأمن سبق وأن أصدر القرار رقم ٢٢١٦ لسنة ٢٠١٥ والذي جاء فيه صراحة بأن مجلس الأمن يتصرف وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

جدير بالذكر أن المعلومات والمؤشرات الأولية التي جمعها فريق العمل تشير إلى ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية.

استنتاجات وملاحظات فريق عمل لجنة حقوق الإنسان العربية

تمكن فريق العمل المكون من المستشار أسعد يونس رئيسا وعضوية كل من أ. محمد يعقوب، وأ. معتز بالله عثمان من الوصول الى مطار عدن يوم ٢٠١٥/٩/١١، وقام الفريق بمباشرة الزيارة الميدانية فورا برفقة عدد من موظفي وزارة حقوق الانسان اليمنية، علاوة على عدد من نشطاء المجتمع المدني اليمني.

وفي اليوم الاول من الزيارة تم القيام بما يلي:

أولا: مطار عدن الدولي:

---

[٧] القواعد العرفية في القانون الإنساني الدولي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر

قام الفريق بتفقد مطار عدن الدولي واطلع على جميع مرافقه التي كان بعضها مدمر بشكل كامل وبعضها الآخر بشكل جزئي، كما شاهد الفريق اثار القصف الصاروخي وعلامات اطلاق النار داخل صالات المطار، والذي لا يزال غير مؤهل لاستقبال المسافرين ذهابا وايابا، باستثناء مدرج هبوط وصعود الطائرات.

ثانيا: زيارة مستشفى النقيب التخصصي:

قام الفريق مساء يوم الوصول بزيارة الى مستشفى النقيب التخصصي (يتبع القطاع الخاص) والتقى بالمدير الطبي والاداري للمستشفى، كما أن الفريق قام بجولة داخل المستشفى للالتقاء بالجرحى والمصابين الذين لا يزالون على أسرة الشفاء، حيث التقى الفريق بأكثر من ٣٠ مصابا وثق حالاتهم، وكانت اصاباتهم نتيجة القصف والهجمات العشوائية التي اكد معظم المصابين والجرحى أو ذويهم انها نتيجة قذائف الهاون التي كان مصدرها جماعة الحوثيين والقوات الموالية للرئيس السابق عبدالله صالح، بينما ذكر جزء من المصابين أن الجاني مجهول، في حين حمل بعض المصابين قوات التحالف المسؤولية عن الإصابات.

ويورد الفريق بعض الأمثلة من الإفادات التالية:

- أصيبت السيدة لوزة محسن (٦٠ عام) من سكان دار سعد في ٢٠١٥/٦/١٢، داخل مطبخ منزلها نتيجة انفجار قذيفة هاون في المنزل، ما أدى إلى بتر الساعد الأيمن، وفقدان النظر بالعين اليسرى، علاوة على شظايا وحروق بأنحاء متفرقة من جسمها، وكسر في الساعد الأيسر.
- أصيب رمزي خالد هائل (٢١عام) من سكان دار سعد في ٢٠١٥/٧/٢٥، جراء قذيفة هاون أثناء تواجده أمام منزله، وأدت الإصابة لبتر الساق اليمنى أسفل الركبة، وتثبيت كسر في الساق اليسرى، علاوة على قطع في العصب الحركي.
- أصيب نجيب محسن (٣٧ عام) من مديرية خنفر محافظة أبين في ٢٠١٥/٨/٨ بقذيفة غير معروفة المصدر، أدت لإصابته بشظايا متفرقة بجميع أنحاء الجسم وما يزال يتلقى العلاج.
- أصيب عبد الله محمد محسن، من سكان حى الرباط، محافظة لحج، في شهر أبريل ٢٠١٥، وقال أنه أصيب بشظايا صاروخ كاتيوشا، أثناء سيره بالطريق العام عند الساعة ١٠:٣٠ صباحا، وذكر أن القصف كان عشوائي بين الأطراف المتنازعة.

- أصيب سلمان فتيني (عمره يتجاوز السبعين عام) من مديرية خنفر مدينة جعار، محافظة أبين، في قصف عشوائي يوم الجمعة منتصف شهر يوليو ٢٠١٥، وأدت الإصابة لكسر في المفصل الأيسر للحوض، وعدم القدرة على النطق، وقد أدلى بالإفادة نجله محفوظ سمان فتيني.
- أصيب خالد عبد الله (١٧ عام) طالب بالصف الثاني الثانوى من سكان مديرية الممدارة، محافظة عدن، بشظايا مقذوف في رأسه أدت لفقدانه النطق وما زال يتلقى العلاج.

الوضع الصحي في عدن

ويشير الفريق الى أن الشهادات التي جمعها من المصابين والجرحى في مستشفي النقيب التخصصي، تتطابق مع إفادة نائب مدير المستشفي الطبيب (صبري سعيد السنيدي) الذي التقاه الفريق، حيث ذكر بأن الأزمة الطبية بدأت تتدهور بالتدريج في مدينة عدن بداية من ١٦ مارس/آذار ٢٠١٥، وأنه في ذلك التاريخ حدث إنفلات في الحكومة بشكل عام أدى إلى تتابع الإنفلات الأمني والإداري، وهو ما إنعكس على القطاع الصحي وأدى لإنهيار القطاع الطبي الحكومي في المستشفيات الحكومية الأربعة الرئيسية بمدينة عدن وهي: (مستشفى ٢٢ مايو، مستشفى الجمهورية، مستشفى الصداقة، مستشفى المصافي) وهو ما تسبب لاحقا في إغلاق المستشفيات الحكومية، وهي المستشفيات التي تقدم خدماتها لكافة المواطنين في المحافظة.

بالإضافة إلى ذلك، ادى احتراق مولدات الطاقة الكهربائية في ثلاث مستشفيات حكومية في وقت واحد يوم ٢٧ رمضان الى توقفها عن العمل بشكل كلي، حيث قام مسلحون بحرق وتفجير المحولات الكهربائية الخاصة بتلك المستشفيات بالإضافة للنقص الكامل للوقود.

وقد تسبب إغلاق المستشفيات الرئيسية في مدينة عدن إلى تكوين ضغط هائل على خدمات المستشفيات الخاصة في المدينة، حيث أشار الدكتور صبري سعيد السنيدي في إفادته الى أن المستشفيات الخاصة بمحافظة عدن ذات إمكانيات محدودة وليست لديها الجاهزية الكاملة لتلك الأحداث.

كما أشار لمشكلة نقص الأطباء المتخصصين في جراحات وعلاج المصابين في النزاعات المسلحة وخاصة أطباء الأوعية الدموية، وجراحات الصدر، وهي تخصصات شبه معدومة.

وأضاف أن الأزمة تفاقمت في ٢٧ رمضان الذى يوافق (١٤ يوليو) نتيجة العمليات العسكرية في "خور مكسر" ومنطقة "المعلا" وهي ما تعرف بعملية تحرير عدن (السهم الذهبي) حيث كانت الإصابات تتوافد على المستشفى على مدار الساعة، وأوضح أن الغالبية العظمى من الحالات التى نقلت للمستشفى كانت إصاباتها بشكل مباشر بأسلحة متنوعة خفيفة وثقيلة تركزت بنسبة (٧٠ % في الأطراف العلوية والسفلية) ، و(٢٠%) من الاصابات في الرأس، وباقي الإصابات كانت في البطن.

وقد أدت هذه الاصابات إلى تهتك وكسور في العظام والمفاصل كما أدت القذائف الصاروخية إلى بتر بعض الأطراف من المصابين، وأدت اصابات أخرى لجراحات في المخ والأعصاب. كما وصلت للمستشفى العشرات من الإصابات التي تركزت في الأقدام نتيجة الألغام التي زرعها قرب الأماكن السكنية.

وبين الدكتور صبري سعيد السنيدي في إفادته أن الخدمات الطبية العادية التي كانت تقدم للمواطنين وخاصة الأمراض المزمنة مثل الغسيل الكلوي ومرضى القلب والسكري... إلخ تقلصت أو توقفت تماما بشكل كبير؛ لاكتظاظ المستشفى بالجرحى والمصابين وإنشغال الأطباء بواجباتهم بشكل طارئ. وأفاد بأن لدى المستشفى ثلاث سيارات اسعاف احترقت منها واحدة نتيجة إطلاق النار عليها.

ثالثا: لقاء وزيري النقل والادارة المحلية:

قابل فريق العمل كل من وزيري النقل والإدارة المحلية بالحكومة اليمنية، حيث استعرض السيد (بدر باسلمة) وزير النقل الأوضاع السياسية والأمنية بشكل عام، ثم تحدث عن التدمير الذي طال مجال النقل والمواصلات نتيجة الحرب، وحمل المسؤولية لجماعة الحوثيين، والقوات الموالية للرئيس السابق على عبد الله صالح واتهمهم بأنهم المسؤول الأول والأخير عما يحدث من انتهاكات.

وفي مجال النقل والمواصلات أشار وزير النقل لقيام، ميليشيات الحوثي باستهداف البنية التحتية في جميع أنحاء اليمن، وذكر بأن مطار عدن تم تدميره بشكل مبرمج وممنهج من جانب قوات الحوثي، حيث جرى تدمير مدرج المطار وقصف برج المراقبة الذى أدى لتعطله بشكل كامل وجعله غير صالح للعمل، علاوة على تدمير مبنى صيانة الطائرات، وهناجر الطائرات.

كما تطرق لتعرض الموانئ الأساسية للضرر ومنع وصول امدادات الإغاثة الإنسانية لموانئ عدن، وبالمقابل اشار الى قيام الحكومة اليمنية بتسهيل دخول ٢٥ باخرة إلى ميناء الحديدة بينما لم تدخل ميناء عدن أى باخرة طوال فترة الحصار.

وأفاد بأن قوات جماعة الحوثيين ومن خلال سيطرتهم على الموانئ سيطروا بالتالي على تجارة وتوزيع المشتقات النفطية وقاموا ببيعها للجمهور في السوق السوداء، ومن ثم تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية.

أما وزير الحكم المحلي ورئيس اللجنة العليا للإغاثة السيد عبد الرقيب سيف فتح فقد حمل الحوثيين جميع الانتهاكات التى تحدث في اليمن، وركز في حديثه على محاصرة قوات الحوثي وصالح لمدينة تعز وما ترتكبه من جرائم.

كما أكد على أن محافظة عدن تعاني من نقص حاد في المرافق الخدماتية، واتهم جماعة الحوثي بتدمير محطات توليد الكهرباء ومحطات الصرف، ما أدى الى زيادة التلوث في المياه وانقطاع شبه دائم للمياه والكهرباء في جميع أنحاء عدن، وعودة بعض الأمراض التى كانت قد اختفت من اليمن كشلل الأطفال.

وأضاف بأن مشكلة النازحين الذين عادوا من الصومال لليمن زاد من حجم العبء على مدينة عدن، حيث كان يتواجد ٥٠ ألف نازح في مدينة عدن في مراكز إيواء معظمها مرافق عامة منها المدارس والساحات العامة، وأوضح الوزير أن هناك عودة لمرض شلل الأطفال في محافظة عدن بعد أن كان قد تم التخلص منه بسبب الحرب وانقطاع التطعيمات الأساسية.

وفي اليوم الثاني من الزيارة تم القيام بما يلي:

أولا: زيارة منازل منطقة البساتين ومنطقة الشيخ عثمان (خط عدن تعز):

قام فريق العمل يوم السبت ٢٠١٥/٩/١٢ بمعاينة عدد من الأحياء والمساكن المتضررة جراء القصف العشوائي، حيث تم زيارة بعض المنازل في منطقة البساتين، وخط عدن تعز، وشاهد الفريق عددا من المنازل المدمرة والتقى بعدد من أصحاب هذه المنازل، وقد أفاد هؤلاء جميعهم بتعرض المنازل للقصف بمدافع الهاون، ما أدى لتدمير كلي وجزئي لمنازلهم، وقد وثق الفريق بالصور والفيديو هذا التدمير.

كما أفاد اصحاب هذه المنازل جميعهم بأن جماعة الحوثي والقوات الموالية للرئيس السابق على عبد الله صالح هي من تسببت في تدمير منازلهم بشكل عشوائي.

كما قام الفريق بمعاينة آثار التدمير الذي تعرضت له المساكن على الطريق الرئيسي المعروف باسم خط عدن تعز، ولم يكن في هذا الطريق أي أهداف عسكرية تستهدف القصف، وكانت غالبية المباني الواقعة على واجهة الطريق

من المباني السكنية والإدارية والتجارية من بينها عدد كبير من الفنادق. وأفاد السكان أن منطقتهم وممتلكاتهم تعرضت للقصف من جهة الشمال الغربي، حيث كانت تتواجد قواعد الحوثي.

ومن ضمن المباني التي تعرضت للقصف وأصيبت بتدمير كلي أو جزئي فنادق المنيف، والواحة، وقلب اليمن، والكروان، ونجوم الإمارات، والزهراء، وتاج العرب، والمستقبل، وقصر العمدة، وبانيتد السياحي، وأجنحة الكمسري، بالإضافة الى قصف طال مستوصف الفيروز الطبي، والمركز التجاري الصيني.

وذكر سكان الحي الذين التقاهم فريق العمل بأن الحي السكني ما يزال ملئ بالألغام ولم يتمكن قطاع كبير من السكان من العودة لمنازلهم حتى تاريخ زيارة الفريق، وشاهد الفريق عدد من الدبابات المدمرة نتيجة الاشتباكات بين الطرفين، وبقايا بعض القذائف الصاروخية.

ثانيا: زيارة مركز احتجاز الأسرى

قام الفريق بزيارة مركز احتجاز الأسرى بمقر مدرسة الشهيد علي أحمد الحقاني للبنات، والتقى بالسيد غانم أحمد غانم الذي عرف نفسه بأنه مسؤول عمليات ٢٢ مايو، وقد سجل الفريق إفادة السيد صبري السباعي مسؤول السجن، حيث أفاد بأن السجن تابع للمقاومة الشعبية بقيادة الشيخ هاشم السيد قائد المقاومة الشعبية في مدينة عدن،.

وأنه تم تحويل المدرسة لمركز احتجاز منذ شهر أبريل ٢٠١٥، كما تطرق الى أنهم يقدمون للأسرى ثلاث وجبات يومية كما يسمح بإدخال أطعمة من خارج السجن من قبل ذوى وأقارب بعض الأسرى في محافظة عدن، علاوة على انه يمكن للأسرى الاتصال بذويهم عبر هاتف جوال خاص تم توفيره بالسجن.

وبسؤاله عن عدد الأسري المحتجزين لديه، ذكر أن السجن يحتوي على ٢٠٠ سجين من بينهم ٨ أسرى عسكريين، و(٢٩) سجين دون سن الثامنة عشرة. وعن الرعاية الطبية المقدمة لهم أوضح أنه يتم عرض الأسرى على الأطباء بشكل دوري ومستمر وجرى إجراء بعض العمليات الجراحية لهم، وأنه تم نقل بعض الأسرى لإجراء عمليات جراحية بالمراكز الطبية خارج السجن في مركز أطباء بلا حدود.

كما افاد بأن أسير واحد مات في السجن ويدعى أبو مقتدى نتيجة اصابته السابقة أثناء العمليات العسكرية قبل تعرضه للأسر، وتدهورت حالته في السجن إلى أن مات دون أن تفلح محاولات علاجه.

وبسؤاله عن الجهات والهيئات التى زارت السجن، أفاد بأنهم يسمحون بزيارة منظمات عديدة للسجن لتفقد حال الأسرى، ومن المنظمات التى زارت السجن الصليب الأحمر وأطباء بلا حدود. واخيرا بسؤاله عن احتفاظه بسجلات للأسرى أفاد بأنهم يحتفوظ بسجلات منتظمة، وقد حصل الفريق على قائمة بأسماء الأطفال المحتجزين لديهم.

وعند سؤال السيد صبري السباعي عن القوانين التي يطبقها القائمون على السجن والوضع القانوني للسجن في ظل وجود معتقلين من الأطفال، أفاد بأنهم يطبقون الشريعة الإسلامية، وأن الأطفال المعتقلين لديهم تم "أسرهم" كما ذكر خلال مشاركتهم في عمليات عسكرية من جانب الحوثيين.

وعن مستقبل الأسرى وعدم قانونية احتجاز الأسرى من الأطفال، أفاد بأن هناك عمليات جارية للتفاوض مع الحوثيين للتبادل، وأن الاحتفاظ بالأطفال الأسرى سيرسع في عمليات تبادل الأسري مع جماعات الحوثي.

ومن ناحية أخرى، أجرى فريق العمل لقاء مطول مع جميع الأطفال داخل السجن بشكل منفرد، وأكدوا جميعهم على مطلب أساسي وهو الإفراج عنهم وتسليمهم لذويهم، وأقر بعضهم بمشاركته في العمليات العسكرية مع ميليشيات الحوثي، وأن مهامهم اقتصرت على حماية المنشأت والمواقع أو بعض السجون في المناطق التى سيطرت عليها جماعة الحوثيين، بعد أن تم جلبهم من صنعاء ومناطق أخرى بمعرفة القوات التابعة للحوثي، وأنكر معظمهم أنهم حملوا السلاح أثناء النزاع المسلح في عدن.

كما أجرى الفريق عددا من القاءات مع عدد من الأسرى والمحتجزين في السجن.

ثالثا: أوضاع النازحين

قام فريق العمل بزيارة مدرسة المصموم للتعليم الأساسي بمنطقة السيلة مديرية الشيخ عثمان، ويقطن بها حوالي ٦٠ أسرة من النازحين من مناطق لحج والمعلا وأبين منذ ٧ أشهر، وقد اشتكى المواطنون النازحون في المدرسة من عدم توفير خدمات امدادات المياه والكهرباء والغذاء والرعاية الصحية الأولية والمساعدات الغذائية في مراكز الإيواء بشكل عام وهذه المدرسة بشكل خاص. كما شكا النازحون من الاكتظاظ الهائل للأسر داخل غرف المدرسة ومن الوضع الصحي والإنساني الناجم عن هذا الاكتظاظ.

وسجل الفريق شكاية سكان مركز الإيواء من تكرار والحاح الجهات الرسمية الطلب منهم العودة لمناطقهم الأصلية وتسليم المدرسة للسلطات المحلية لقرب انتظام العام الدراسي الجديد، حيث أكد السكان أن الوضع الأمني لا يسمح لهم بالعودة للمناطق التى نزحوا منها، وأن منازلهم التى تركوها قد دمرت تماما نتيجة الحرب. كما لاحظ الفريق

أثناء تفقده لمنطقة السيلة طفح الصرف الصحي بالشوارع العامة؛ نتيجة تعطل وتوقف محطات الصرف الصحي الرئيسية وتدهور المرافق بشكل عام.

رابعا: اللقاء مع مسؤولي الادارة المحلية لمدينة عدن

قام فريق العمل بزيارة محافظة مدينة عدن الموجودة بمقر كلية العلوم الإدارية –جامعة عدن، والتقى بنائب المحافظ السيد خالد الجمعيلان، وأحمد سالم مغلس مدير مديرية التربية بمحافظة عدن. فقد استعرض نائب المحافظ الوضع الاغاثي والخدماتي والامني في مدينة عدن وأشار لأن مبنى المحافظة تم تدميره وانهم يتخذون من مقر كلية العلوم الإدارية مقرا مؤقتا، وتطرق إلى أزمة الكهرباء وأنه لا يوجد لدى المحافظة سوى ٢٧ مولد قدمتها دولة الإمارات العربية، وانها لا تكفى لانتاج كامل الكهرباء للمدينة التي تقدر احتياجاتها بـ٥٤ مولد.

وأشار الى وقوع حالات وفيات نتيجة توقف امدادات الكهرباء خاصة وأن أجواء مدينة عدن حارة، كما اشار الى إنتشار حمى الضنك التى أسفرت عن وفاة ٣٠٠ شخص منهم أحد الأطباء المعالجين في حي كريتر.

هذا وقد رفع فريق العمل مطالب سكان الإيواء في مدرسة المصموم التي تضم نازحين الى نائب المحافظ، وطلبهم إرسال مواد غذائية عاجلة لمراكز الإيواء ومنها النازحين في هذه المدرسة، حيث أوضح نائب المحافظ بأن السلال الغذائية تبلغ حوالي ٢٠٠ ألف سلة غذائية لا تكف لمليون و٣٠٠ ألف من سكان عدن، وأن محطات الكهرباء احترقت بشكل كامل وان تكلفة اصلاحها تقدر بمليار دولار. وأكد أنه لا يوجد لدى المحافظة سوى ٢٧ مولد لا تكفي لتوليد الطاقة الكهربائية المطلوبة.

ومن جهة أخرى أشار السيد سالم المغلس مدير التربية والتعليم بعدن الى الأضرار التي تعرضت لها المدارس نتيجة التدمير الكلي والجزئي، وذكر بأن عملية التعليم توقفت نتيجة الصراع المسلح منذ الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي المنتهي، أن المدارس اصبحت مراكز إيواء للنازحين، الأمر الذى يتطلب إعادة تأهيل وترميم هذه المباني من أجل بدء العملية الدراسية، وذكر أن هناك خمس مدارس دمرت تدميرا كاملا وخمس مدارس يوجد بها ألغام لغاية الآن.

وردا على استفسار فريق العمل بخصوص جهود المديرية لتوفير المناهج الدراسية للعام الدراسي الذي سيبدأ منتصف سبتمبر ٢٠١٥ ، أشار الى أن المناهج لم تطبع هذا العام لتوقف المطابع. وأن استمرار الحرب قد نال من معنويات الطلاب والمدرسين وساهم في بروز ظاهرة العنف بين الطلبة والاطفال.

خامسا: اللقاء مع ممثلي منظمات المجتمع المدني اليمنية

أجرى فريق العمل لقاء موسع مع نحو ٣٠ شخصا يمثلون منظمات المجتمع المدني اليمنية العاملة في مدينة عدن في قاعة شركة مصافي النفط، حيث استعرض المستشار أسعد نعيم يونس رئيس الفريق دور ومهام واختصاصات لجنة حقوق الإنسان العربية المنبثقة عن الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي يعد اليمن طرفا فيه.

كما عرض طبيعة ومهام الفريق والمقابلات والزيارات التي نفذها، وذكر أن مهمة لجنة حقوق الإنسان العربية ستشمل كل اليمن في الشمال والجنوب وكل المدن اليمنية التى شهدت الأحداث من اجل توثيق انتهاكات حقوق الانسان.

بالمقابل، عرض ممثلو منظمات المجتمع المدني نماذج من الانتهاكات التى شهدتها مدينة عدن أثناء سيطرة قوات الحوثي وعلى عبد الله صالح، إلى أن استطاعت المقاومة المؤيدة لحكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي من استعادة السيطرة عليها في نهاية شهر رمضان، حيث اشاروا الى أن عدد الشهداء بلغ ألفين وخمسماية شهيد، وأن جماعة الحوثيين، والقوات الموالية للرئيس السابق على عبد الله صالح استخدمت الجرحى والأسرى كدروع بشرية.

كما أضافوا أن عدد من المجارز وقعت في عدد من المناطق مثل المندارة والفيوش ودار سعد والرصيف السياحي في التواهي، وأن التدمير طال مستشفيات ومساجد، وأن حجم التدمير في لحج كبير جدا. كما تم تبادل الأفكار والمعلومات عن التحديات التى تواجه الوضع الإنساني في مدينة عدن.

وأشار ممثلو منظمات المجتمع المدني للانتهاكات الجسيمة التي ترافقت مع العمليات العسكرية، وأن ما عاينه الفريق من دمار لا يعكس حقيقة التدمير الذي تعرضت له المنشأت والممتلكات العمومية والخاصة التي تم تدميرها بشكل كامل. كما أشار بعض ممثلي المجتمع المدني للصعوبات والتهديدات التي واجهوها اثناء قيامهم برصد وتوثيق الانتهاكات في سياق النزاع المسلح من جميع الأطراف.

وشدد ممثلو منظمات المجتمع المدني على ضرورة المساءلة والمحاسبة وألا تتوقف العملية على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان. كما طالبوا بعودة الحكومة بأسرع وقت ممكن لعدن، وأن تباشر بنفسها السيطرة على السلاح وفرض الأمن والقانون، وحذروا من مغبة إنتشار السلاح والمسلحين المحسوبين على المقاومة، وضرورة دمج جميع الأفراد المسلحين المنخرطين في القتال ضد ميليشيات الحوثي وصالح في الجيش اليمني والشرطة المدنية. وكذلك اشاروا الى اهمية وضرورة عودة مراكز الشرطة للعمل، وتنسيق جهود الإغاثة.

التوصيات

يضع فريق العمل مجموعة من التوصيات والمقترحات نتيجة مشاهداته على واقع الاوضاع في مدينة عدن ورصده لعدد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، فضلا عن الدمار الهائل الذي أصاب مناحي الحياة في المدينة على مستوى مرافق البنية التحتية، وتدهور مرافق التعليم نتيجة إغلاق المدارس جراء تعرضها للتدمير أو التخريب أو التعطيل نتيجة إشغالها بالنازحين الذين دمرت منازلهم.

بالإضافة إلى تدهور قطاع الصحة نتيجة إغلاق المستشفيات أو تعرض بعضها للتخريب، أو نقص التجهيزات، ونقص الطواقم الطبية، ونقص مراكز الرعاية الصحية الأولية، وعدم وجود إعتمادات مالية للمستلزمات الطبية والدواء، ونقص الغذاء وإمدادات الماء والكهرباء.

- **توصيات الى لجنة حقوق الانسان العربية:**
  - تكليف فريق العمل بمتابعة توثيق انتهاكات حقوق الانسان في الجمهورية اليمنية.
  - تعزيز التعاون مع وزارة حقوق الإنسان اليمنية.
  - مساعدة الحكومة اليمنية في إعادة تدريب وتأهيل قوات الأمن ورجال إنفاذ القانون على احترام مبادئ حقوق الإنسان.
- **توصيات إلى الحكومة اليمنية**
  - تسريع العملية السياسية وإنجاز الدستور في أسرع وقت ممكن وإعادة بناء مؤسسات الدولة بعد استعادة سيادة الحكومة على كامل التراب اليمني.
  - التحقيق في كل الإدعاءات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وتوثيقها وتحديد المسؤولين عن ارتكابها ومحاسبتهم وإنصاف ضحاياها.
  - ضمان سيادة القانون في المناطق التى استعادت الحكومة السيطرة عليها، واخضاع كل المجموعات المسلحة التى انخرطت في المقاومة للسيادة الفعلية، أو النظر في دمجهم في قوات الأمن النظامية.
  - الإسراع في إعادة إصلاح وتأهيل مرافق البنية التحية خصوصا المراكز الطبية والمدارس ومحطات المياه والطاقة والصرف الصحي.
  - إصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية.

توصيات إلى جامعة الدول العربية

- تشكيل مجموعة عمل خاصة باليمن في الجامعة تكون مهمتها تنسيق الجهود والبرامج الخاصة بمساعدة الشعب اليمني من مؤسسات ووكالات دولية وإقليمية، خصوصا في مجالات المساعدات الغذائية والطبية ومساعدة الجرحى والمصابين، وإقامة مستشفيات ميدانية، وتقوية مؤسسات الدولة اليمنية، ومساعدة الحكومة الشرعية.
- دعم ومساندة اللجنة الوطنية التي شكلها رئيس الجمهورية؛ للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان وضمان المحاسبة وعدم الافلات من العقاب في جميع وقائع الانتهاكات.
- مساعدة الحكومة اليمنية في جهود نزع الألغام الناتجة عن العمليات العسكرية.
- إعادة تأهيل المطار والموانئ الرئيسية ومحطات الكهرباء والماء.
- النظر في إقامة مستشفى ميداني متكامل يقدم المساعدة الطبية لحالات كسور العظام وجراحات الأطراف والصدر، والمخ والأعصاب، والأوعية الدموية.
- توفير المستلزمات الطبية الخاصة بعلاج مرضى الكلى والكبد، والأمراض الزمنة.
- توفير اللقاحات والتطعميات الأساسية للأطفال.
- المساعدة في طبع كتب ومناهج العام الدراسي الذى بدأ عقب عيد الأضحى.

- مناشدة الدول العربية الأعضاء تسهيل علاج الحالات التى تحتاج السفر خارج اليمن وتقديم التسهيلات اللازمة للسفر في البلدان التى تتوفر فيها الخدمات الطبية اللازمة لحالاتهم.

***